



## خالد حنفي من أشبيلية - إسبانيا: العالم يواجه فجوات تمويلية تُقدر بنحو 4.2 تريليون دولار سنوياً لتحقيق "أهداف التنمية المستدامة 2030" مما يتطلب التزام مشترك لضمان أن يصبح الابتكار وريادة الأعمال محركات فرص حقيقية للجميع

إلى التمويل وتربط المستثمرين بالمشاريع عالية التأثير، لا سيما في الأسواق التي تعاني من نقص الخدمات".

ورأى أنه "لدى الحكومات في المنطقة العربية فرصة هائلة لإطلاق العنان لريادة الأعمال والابتكار كمحركين للنمو المستدام. ولتحقيق ذلك، يجب إطلاق منظومات وطنية شاملة لتمكين رواد الأعمال، حيث يُعد تبسيط إجراءات تسجيل الأعمال والترخيص والضرائب أمراً أساسياً، وقد شهدت الدول التي طبقت نماذج "الشباك الواحد" وبوابات الحكومة الإلكترونية انخفاضاً كبيراً في وقت وتكلفة بدء الأعمال. كما ينبغي على الحكومات توسيع نطاق الوصول إلى رأس المال المُستدام من خلال توسيع نطاق برامج ضمان الائتمان لتقليل مخاطر الإقراض للشركات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب دعم نمو الاستثمار المؤثر، ورأس المال المخاطر، وأدوات التمويل الإسلامي. وكذلك تشجيع تطوير منصات التكنولوجيا المالية ونماذج التمويل الجماعي، حيث في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لا تحصل سوى 8 في المئة من الشركات الصغيرة والمتوسطة على قروض رسمية، بينما لا تحصل سوى 6 في المئة من الشركات المملوكة للنساء على ائتمان رسمي، مقارنة بـ 11 في المئة من الرجال، وذلك وفقاً لمؤسسة التمويل الدولية، في حين تشارك 18 في المئة فقط من الشركات الصغيرة والمتوسطة العربية في التجارة عبر الحدود، مما يحد من النمو والتوسع. الأمر الذي يؤكد الحاجة إلى وجود تمويل شامل. كما ولا بد من دمج ريادة الأعمال والمهارات الرقمية في أنظمة التعليم الوطنية مع توسيع برامج التدريب التقني والمهني".

وأعتبر الدكتور خالد حنفي أن "الشركات الصغيرة ورواد الأعمال تحتاج إلى توسيع نطاق أعمالهم. ومن هذا المنطلق ينبغي على الحكومات إزالة الحواجز غير الجمركية، ومواءمة اللوائح، وتوسيع نطاق الوصول إلى التجارة الإلكترونية الإقليمية وأنظمة الدفع الرقمية. كما ينبغي تحفيز ريادة الأعمال العابرة للحدود وخدمات التصدير التي يفوقها الشباب من خلال تبسيط الجمارك والمنصات الرقمية".

وختم أمين عام الاتحاد الدكتور خالد حنفي بالقول إنّه "إذا كنا جادين في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فعلياً أن نكون جادين بالقدر نفسه في تمكين رواد الأعمال، ليصبحوا فاعلين في التغيير. لكن الأمر لا يمكن لمؤسسة واحدة أن تحقق ذلك بمفردها. ولأجل ذلك يجب أن يكون هناك أجندة لتمويل التنمية مشتركة بين الحكومات والقطاع الخاص ومؤسسات التنمية والمجتمع المدني. فريادة الأعمال ليست فجوة يجب سدّها، بل هي قوة يجب إطلاقها. والشمول المالي لا يتعلق بالإحسان، بل يتعلق بالكرامة والوصول إلى الموارد والإنصاف. والابتكار ليس غاية في حد ذاته، بل هو طريق نحو مستقبل أكثر عدلاً وديناميكية واستدامة. لذا فإن المطلوب أن يكون هناك التزام مشترك: لتحويل الطموح إلى عمل، وضمان أن يصبح الابتكار وريادة الأعمال محركات فرص حقيقية للجميع".

المصدر (اتحاد الغرف العربية)

أكد أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، خلال جلسة عمل رفيعة المستوى بعنوان: "إطلاق العنان لريادة الأعمال والابتكار من خلال الشمول المالي الذكي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة"، ضمن فعاليات المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية (FFD4)، الذي عقد بتاريخ 3 يوليو (تموز) 2025 في مدينة أشبيلية في إسبانيا، بمشاركة السيد غونتر بيغر، المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، والسيد هاشم حسين، رئيس مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)-البحرين، ومعلي الشيخ إبراهيم آل خليفة، رئيس مجلس أمناء المركز الدولي لريادة الأعمال، وأمين عام اتحاد المصارف العربية وسام فتوح، بالإضافة إلى بحضور قادة عالميين، بمن فيهم رؤساء دول، ورؤساء حكومات ووزراء، وممثلون عن الحكومات، ومنظمات دولية وإقليمية، ومؤسسات مالية، وشركات، ومنظمات مجتمع مدني، أن "العالم يواجه فجوات تمويلية غير مسبوقة، تُقدر بنحو 4.2 تريليون دولار سنوياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. ومع ذلك، لا يمكن الحل في المساعدات أو التمويل التقليدي فحسب، بل يكمن في حشد منظومات تُطلق العنان لمواهب رواد الأعمال وطموحاتهم وإبداعاتهم، وخاصة الشباب والنساء، من خلال أدوات تمويل أكثر ذكاءً وتكاملاً وقائمة على التكنولوجيا". وأوضح أمين عام الاتحاد أن "اتحاد الغرف العربية يلعب دوراً محورياً في تفعيل دور القطاع الخاص كشريك في أجندة تمويل التنمية، وذلك من خلال دوره كجسر استراتيجي بين الحكومات والمستثمرين والشركات. وفي هذا الإطار يساهم الاتحاد في تعزيز تدفقات الاستثمار الإقليمية من خلال تشجيع إنشاء منصات استثمارية مشتركة تجذب رؤوس الأموال من صناديق الثروة السيادية العربية، وبنوك التنمية، والأفراد ذوي الملاة المالية العالية. وتدعم هذه المنصات المشاريع التي تتوافق مع استراتيجيات التنمية الوطنية، بما في ذلك البنية التحتية، والطاقة المتجددة، والأعمال الزراعية. كما يعمل الاتحاد مع الحكومات العربية للدعوة إلى إصلاحات تنظيمية تقلل من مخاطر الاستثمار لا سيما الإصلاحات المتعلقة بحقوق الملكية، والضرائب، والتجارة عبر الحدود، وحل النزاعات، وهي إصلاحات ضرورية لإطلاق العنان لرأس المال الخاص طويل الأجل. فوفقاً لتقرير تمويل أهداف التنمية المستدامة العربية لعام 2024 الصادر عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، فإن تحسين مناخ الاستثمار يمكن أن يضيق فجوة التمويل الإقليمية، المقدرة بنحو 570 مليار دولار سنوياً".

ونوّه الدكتور خالد حنفي إلى أن "اتحاد الغرف العربية يدافع عن أطر الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي تُوجّه رأس المال الخاص نحو مشاريع البنية التحتية العامة والتنمية الاجتماعية. حيث تعد هذه الشراكات حيوية لقطاعات مثل تحول الطاقة، والخدمات اللوجستية، والرعاية الصحية، والتعليم، وهي قطاعات جوهرية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وإلى جانب ذلك يدعم الاتحاد منصات التكنولوجيا المالية والاستثمار الرقمي التي تُسهّل الوصول



**KHALED HANAFY FROM SEVILLE, SPAIN: THE WORLD IS FACING AN ANNUAL FINANCING GAP OF AROUND \$4.2 TRILLION TO ACHIEVE THE "2030 SUSTAINABLE DEVELOPMENT GOALS", REQUIRING A SHARED COMMITMENT TO ENSURE INNOVATION AND ENTREPRENEURSHIP BECOME REAL DRIVERS OF OPPORTUNITY FOR ALL**

Dr. Khaled Hanafy, Secretary General of the Union of Arab Chambers, emphasized during a high-level session titled “Unleashing Entrepreneurship and Innovation through Smart Financial Inclusion to Achieve the Sustainable Development Goals”, held as part of the Fourth International Conference on Financing for Development (FFD4) on July 3, 2025, in Seville, Spain — with the participation of Mr. Gunter Pauli, Director General of the United Nations Industrial Development Organization (UNIDO); Mr. Hashim Hussein, Head of the UNIDO Investment and Technology Promotion Office in Bahrain; His Excellency Sheikh Ibrahim Al Khalifa, Chairman of the Board of Trustees of the International Entrepreneurship Center; and Wissam Fattouh, Secretary General of the Union of Arab Banks, along with global leaders including heads of state, prime ministers, ministers, government officials, international and regional organizations, financial institutions, companies, and civil society organizations — that, “The world is facing unprecedented financing gaps estimated at around \$4.2 trillion annually to achieve the Sustainable Development Goals (SDGs) by 2030. However, the solution does not lie solely in aid or traditional funding, but rather in mobilizing ecosystems that unleash the talents, ambitions, and creativity of entrepreneurs — especially youth and women — through smarter, more integrated, and tech-enabled financial tools.”

Dr. Hanafy explained that “the Union of Arab Chambers plays a pivotal role in activating the private sector as a partner in the development financing agenda, serving as a strategic bridge between governments, investors, and businesses. In this context, the Union contributes to boosting regional investment flows by encouraging the creation of joint investment platforms that attract capital from Arab sovereign wealth funds, development banks, and high-net-worth individuals. These platforms support projects aligned with national development strategies, including infrastructure, renewable energy, and agribusiness sectors. The Union also works with Arab governments to advocate for regulatory reforms that reduce investment risks — particularly reforms related to property rights, taxation, cross-border trade, and dispute resolution — which are crucial to unlocking long-term private capital. According to the 2024 Arab Sustainable Development Goals Financing Report by the United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), improving the investment climate could significantly reduce the regional financing gap, which is currently estimated at \$570 billion annually.”

Dr. Hanafy also pointed out that “the Union supports public-private partnership frameworks that channel private capital toward public infrastructure and social development projects. These partnerships are vital for sectors such as energy transition, logistics, healthcare, and education, all of which are fundamental

to achieving the SDGs. In parallel, the Union backs fintech and digital investment platforms that enhance access to finance and connect investors with high-impact projects, especially in underserved markets.”

He stressed that “governments in the Arab region have a tremendous opportunity to unleash entrepreneurship and innovation as engines for sustainable growth. To realize this, inclusive national ecosystems must be developed to empower entrepreneurs. Key enablers include streamlining business registration, licensing, and tax processes. Countries that have implemented “one-stop-shop” models and e-government portals have witnessed substantial reductions in the time and cost of starting businesses. Governments should also expand access to sustainable capital through the scaling of credit guarantee programs to reduce lending risks for SMEs, while supporting the growth of impact investing, venture capital, and Islamic finance instruments. Additionally, there is a need to foster the development of fintech platforms and crowdfunding models. According to the International Finance Corporation (IFC), only 8% of SMEs in the MENA region have access to formal loans, while only 6% of women-owned businesses receive formal credit, compared to 11% of men-owned businesses. Moreover, just 18% of Arab SMEs participate in cross-border trade, a constraint on their growth and expansion. This highlights the urgent need for inclusive financing. Furthermore, entrepreneurship and digital skills must be integrated into national education systems, and technical and vocational training programs should be expanded.” Dr. Hanafy emphasized that “small businesses and entrepreneurs need to scale, and for that to happen, governments must remove non-tariff barriers, harmonize regulations, and broaden access to regional e-commerce platforms and digital payment systems. He also called for cross-border entrepreneurship and youth-led export services to be stimulated by simplifying customs processes and expanding digital trade platforms.”

He concluded by stating, “If we are serious about achieving the Sustainable Development Goals, then we must be equally serious about empowering entrepreneurs to become agents of change. But this cannot be achieved by any single institution alone. It requires a shared development financing agenda involving governments, the private sector, development institutions, and civil society. Entrepreneurship is not a gap to be filled, but a force to be unleashed. Financial inclusion is not about charity — it's about dignity, access, and fairness. Innovation is not the end goal — it is a pathway to a more just, dynamic, and sustainable future. What is required is a shared commitment — to turn ambition into action, and to ensure that innovation and entrepreneurship become real drivers of opportunity for all.”

**Source: (Union of Arab Chambers)**